

كسر المعادلة اليمنية القائمة



استكمال المشروع الإيراني في اليمن

في النهاية، هل لدى إدارة جو بايدن ما يكفي من المعرفة بما هو على المحك في اليمن كي تقدم على خطوة تساعد في استيعاب الخطر الإيراني الذي مصدره هذا البلد؟ الأهم من ذلك كله وجود قناعة في واشنطن بأن اليمن مقبل على تطورات كبيرة وخطيرة ذات انعكاسات على المنطقة كلها في الوقت ذاته في غياب من يكسر معادلة توازن القوى القائمة حالياً...

إيران عرفت منذ البداية كيف تستثمر في هذا المشروع ذي الطابع المذهبي. مفهوم أن تكون هناك إدارة أميركية مترددة وفي حال ضياع، خصوصاً في ضوء الانسحاب العسكري الكارثي من أفغانستان. ما ليس مفهوماً تفادياً وضع الحدث اليمني في إطار إقليمي أوسع. يشمل هذا الإطار أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي والسيطرة على مضيق باب المندب الذي يمكن استخدامه في إغلاق قناة السويس. كذلك، يشمل هذا الإطار أمن دول شبه الجزيرة العربية كلها. ليس كافياً التوصل إلى تفاهم سعودي - عُُماني في شأن مستقبل محافظة المهرة التي على الحدود اليمنية - العُمانية، كي يتوقف الحديث عن الخطر الإيراني انطلاقاً من اليمن.

الأمين العام للمنظمة الدولية في اليمن. لم يحترم الحوثيون الاتفاق ساعة واحدة. سارعوا إلى وضع عبدرية منصور، الذي حاول ممارسة لعبة التذاكي، في الإقامة الجبرية وأجبروه على الاستقالة. يُفترض في الإدارة الأميركية الاقتناع بأن لا وجود لأجنحة حوثية بعضها تحت السيطرة الكاملة لإيران وبعضها الآخر لديه تحفظات عن الدور الإيراني. ليس الحوثيون سوى أداة إيرانية ولدت من استثمار يزيد عمره على ربع قرن. صحيح أن علي عبدالله صالح ارتكب خطأ جسيماً، دفع ثمنه من حياته، برهانه على الحوثيين بعد حرب صيف 1994، لكن الصحيح أيضاً أن

بقيادة طارق محمد عبدالله صالح ميناء الحديدة. على العكس من ذلك، لعب البريطاني مارتن غريفيث المبعوث السابق للأمين العام للأمم المتحدة دوراً في التوصل إلى اتفاق ستوكهولم في نهاية العام 2018 وتكريس الاعتراف الدولي بالحوثيين. كانت تلك المرة الثانية التي يستفيد الحوثيون فيها من ممارسات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. كانت المرة الأولى مباشرة بعد وضع الحوثيين يدهم على صنعاء في الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014. وقتذاك، جرى توقيع "اتفاق السلم والشراكة" بين الحوثيين و"الشرعية اليمنية" بحضور جمال بنعمر ممثل

سيطرة الحوثيين (جماعة أنصارالله) على مدينة مارب مع ما يعنيه ذلك من اكتمال مقومات الدولة التي أقامتها إيران في الشمال اليمني. عاصمة هذه الدولة صنعاء. وضع الحوثيون يدهم عليها وظلموا أهلها وحولوها من مدينة تتسع لكل اليمنيين من كل المناطق إلى مدينة بائسة لا مستقبل لها ولأبنائها. لا تزال مارب تقاوم، بفضل قبائل المنطقة خصوصاً، والجهود التي يبذلها التحالف العربي من الجو. لكن هناك إشارات إلى أنها يمكن أن تسقط قريباً في غياب ضغط أميركي حقيقي يصب في الحؤول دون ذلك في غياب إدارة أميركية تعي تماماً ما على المحك في اليمن. أكثر من ذلك، هناك إدارة لا تعرف تماماً من هم الحوثيون ومدى سيطرة إيران عليهم.

إذا أخذنا في الاعتبار مدى الجهد الأميركي باليمن لا يعود هناك مجال لاستغراب التفاوض، لدى بعضهم في واشنطن، بإمكان التوصل إلى صفقة مع الحوثيين، صفقة تؤدي إلى وقف القتال الدائر في محيط مدينة مارب وتأتي بالحوثيين إلى طاولة المفاوضات. مثل هذه الصفقة غير واردة في ظل موازين القوى القائمة حالياً. لو كان لدى الحوثيين اهتمام حقيقي بالتفاوض قبل الاستيلاء على مدينة مارب، لما كانوا نفذوا الأمر الذي أصدره السفير الإيراني في صنعاء حسن إيرلو والقاضي برفض مبادرة السلام السعودية في آذار - مارس الماضي.

كانت تغريدة من إيرلو، وهو ضابط في "الحرس الثوري"، عن أن المشروع السعودي "مشروع حرب"، كافية لقطع الطريق على أي تقدم من أي نوع بعد الإعلان عن مبادرة السلام السعودية. لا يمكن أن تؤدي السياسة الأميركية المتبعة تجاه اليمن سوى إلى اعتماد صيغة جديدة في هذا البلد تركز تأسيس دولة تدور في الفلك الإيرانية. مثل هذه الدولة التي تعني قبل كل شيء نشر الجهل والتخلف في قسم من شمال اليمن لا نستطيع أن تلعب دوراً يساعد الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. الأخطر من ذلك كله، أن مثل هذه الدولة لن تساعد بأي شكل في تأمين سلامة الملاحة في البحر الأحمر خلافاً لما يعتقد الأميركيون وآخرون حالوا في الماضي دون استعادة قوات يمنية



دفعت الإدارة الأميركية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قبل أيام قليلة، في اتجاه وضع ثلاثة قياديين حوثيين في لائحة العقوبات التي تضمنها قرار سابق للمجلس في حق شخصيات يمنية. كان قرار مجلس الأمن، في الأصل، ظالماً إلى حد بعيد، خصوصاً أنه ركز على الرئيس الراحل علي عبدالله صالح ونجله أحمد الذي كان هناك إصرار لدى بعض الجهات الإقليمية والدولية على تهميشه. جرى تهميش أحمد على عبدالله صالح علماً أنه كان في الإمكان الاستفادة منه، في مرحلة معينة، في مجال تكوين "شرعية" يمنية قادرة بالفعل على مواجهة الحوثيين بدل ترك الأمر للرئيس المؤقت عبدرية منصور هادي ولشركائه المضاربين من الإخوان المسلمين الذين لديهم حسابات خاصة بهم.

السياسة الأميركية المتبعة تجاه اليمن لا يمكن أن تؤدي سوى إلى اعتماد صيغة جديدة في هذا البلد تركز تأسيس دولة تدور في الفلك الإيراني

تلتقي مثل هذه الحسابات، الموجودة لدى الإخوان، في أماكن عدة مع حسابات الحوثيين. يؤكد ذلك الجمود على جبهات تعز منذ سنوات عدة. تحولت تعز ذات الماضي العريق بأهلها المسالمين إلى ضحية لهذا التفاهم القائم من تحت الطاولة بين الإخوان والحوثيين! لن تقدم معاقبة ثلاثة قياديين حوثيين ولن تؤخر... وذلك لسبب في غاية في البساطة. يعود السبب إلى أن السؤال المطروح حالياً لا يتعلق برفض عقوبات دولية، لا معنى لها، على هذا القيادي الحوثي أو ذاك. السؤال يتعلق بالأبعاد التي ستترتب على احتمال

لبنان الذي كان يقف على شعرة وقد انقطعت

في عيون اللبنانيين قبل أن تحطمه في عيون إخوانهم. كان لبنان الفاسد في أشد حالاته فساداً غير أن الأمل في إصلاحه كان قائماً لولا الانفجار الذي محا الجزء التاريخي من بيروت والذي تلتته محاولات حزب الله لمحو آثار الجريمة واعتبارها مجرد حادث يمكن أن ينسى. لقد تمكن الإيرانيون من خلال حزب الله من تحويل لبنان إلى مرتع للجريمة المنظمة فصار ممكناً للقتلة أن ينتصروا على القانون من خلال إقصاء القضاة المكلفين بملاحقتهم.

وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت قد استعملت لغة واضحة في الإشارة إلى سلة المخدرات التي صار لبنان يمثلها فإنه لا أحد في لبنان أظهر نوعاً من الإرادة في البحث عن أصحاب تلك السلة. ليس من الصعب أن يهتدي المرء إلى البقاع. هناك ديار حزب الله والمزارع التي تنتج المخدرات. تلك كارثة إقليمية ترعاها إيران مثلما ترعى شببقتها القادمة من أفغانستان بعد أن هزم الأميركيون واستولت حركة طالبان على كابول. علينا أن نتذكر أن المخدرات ليست كالخمر في شريعة أحزاب الإسلام السياسي. عن طريقها يمكن الحصول على تمويل لن تتمكن جهة ما من إيقاف جريانه.

لبنان وأفغانستان يطبقان على المنطقة كونهما جهتي تصدير لسلح أشد خطورة من كل سلاح هو سلاح المخدرات. لبنان في سياق ذلك المؤشر كان ولا يزال بلداً خطراً. وحين كان يتم الإعلان في دول الخليج عن اكتشاف خلية لحزب الله، خلية تجمع بين التجسس والتخابر وجمع المعلومات والأموال فإن ذلك لم يكن مدعاة للقطيعة مع الدولة اللبنانية أو لتغيير النظرة إلى اللبنانيين الوافدين وطريقة التعامل معهم. دائماً كانت هناك بيانات للطمأنة ولم يتم مراقبة المليارات التي كانت تحول إلى لبنان. كانت الثقة بالشعب اللبناني أكبر من أن تنالها اختراقات حزب الله. على سطح ذلك الواقع المربك والحزين والراث والمتاقل بقع لبنان بلداً غرائبياً. الحقيقة فيه أغرب من الخيال كما يُقال شعيباً. نبخرت أموال المودعين في بنوكه غير أن بنك حزب الله لا يزال يعمل بكفاءة وقوة يُحسد عليها عملاؤه. تلك واحدة من شطحات الخيال اللبناني. وكان ذلك واحدة من الضربات التي حطمت صورة لبنان

صحيح أن الميليشيا الإيرانية في لبنان قد تحولت إلى قوى إرهاب إقليمية في خلال التدخل في سوريا واليمن وصحيح أيضاً أن لبنان الرسمي صار منذ سنوات يقف خارج الإجماع العربي غير أن ذلك كله لم يدفع المحيط العربي إلى نبذه وإهماله والتعامل معه باعتباره جسماً ضاراً. كانت التقديرات الصائبة تنأى بلبنان عن أسباب شقائه. لم يرغب العرب في أن يحملوا لبنان عبء سلوك حزب إيراني وحكومة تقع تحت هيمنة ذلك الحزب.

يُقال بالفارسية من أجل تزيين صورة التدخل الإيراني في اليمن. نصرالله هو فم إيراني في لبنان. أما حزبته فهو عبارة عن ميليشيا إيرانية تهيمن على السلطة السياسية في لبنان وتسعى لتطبيع الاحتلال الإيراني. نتج حزب الله في اختطاف الجزء الأكبر من الطائفة الشيعية في لبنان غير أنه فشل في إجبار دول الخليج على التعامل مع اللبنانيين العاملين فيها على أساس طائفي واستهداف شيعتهم.



لطالما حاول حزب الله أن يلقي بلبنان إلى تلك الهاوية بأساليب مختلفة ومشاهد لا تخلو من الرعونة غير أنه لم ينجح. فالحديث غير المسؤول عن اليمن وما يحيطه من شبهات ليس جديداً وليست علاقة حزب الله بالحوثيين حدثاً لبنانياً. كل ما قاله حسن نصرالله وما يقوله وما سيقوله هو ترجمة لخطاب



تبييض التدخل الإيراني في شؤون لبنان

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk